Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (5) : 30 May 2020
P: 65 - 78
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (5) : 30 مايو 2020 م
ص: 65 - 78

Leadership and Post-Conflict State Rebuilding: Iraq after 2003: Case Study

Inass Abdulsada Ali
Sana Kadhim Qati
Batool Husain Alwan
College of Political Science || University of Baghdad || Iraq

Abstract: The Iraqi political and social arena was characterized, subjectively and objectively, by the weakness of leadership building. This has led to a leadership crisis, reflected in the outcome of the quality of the process of rebuilding the state in Iraq. Thus, this building process lacked the simplest requirements and conditions of success. It also suffered from a major and obvious failure, the leadership crisis was one of its causes, as the situation in Iraq has raised conflict leaders, not building leaders, and this confirms the existence of a cultural crisis in the production of conscious, aware leadership and compatible with democratic action.

Using the methodology of moving from general to private, based on descriptive and analytical approaches, the paper considered studying the themes of the research, leadership - state building - the role of leadership in state-building, separately and linking each theme at the end of it to the Iraqi context.

The weakness of the leadership in Iraq is reflected in a series of sustainable crises that are in need of radical solutions, in accordance with long-term strategic plans, especially in the absence of building visions and predominance of self-interest, along with the impact of social reality on leadership practices, which had an impact on the state-building.

Keywords: Iraq, Leadership, Leadership Crisis, Rebuilding State, State-Building.

القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع: العراق بعد العام 2003: دراسة حالة

إيناس عبد السادة علي
سناء كاظم كاطع
بتول حسين علوان
كلية العلوم السياسية || جامعة بغداد || العراق

الملخص: امتازت الساحة السياسية والاجتماعية العراقية بضعف البناء الذاتي والموضوعي للقيادة، الأمر الذي ولد أزمة قيادة، انعكست بالمحصلة النهائية على جودة عملية إعادة بناء الدولة في العراق. فكانت عملية البناء هذه تفتقر لأبسط متطلبات النجاح وشروطه، كما عانت من تعثر كبير وواضح كانت أزمة القيادة إحدى مسبباته، إذ أفرز الواقع العراقي قادة صراع وليس قادة بناء، وهذا الأمر يؤكد وجود أزمة ثقافية في أنتاج القيادات الواعية والمدركة والمتوافقة مع العمل الديمقراطي.

وباتباع منهجية الانتقال من العام إلى الخاص بالاعتماد على المقاربات الوصفية والتحليلية، عمدنا في البحث إلى دراسة مفاصل الموضوع، القيادة- بناء الدولة- دور القيادة في بناء الدولة، كل على حدة وربط كل مفصل في نهايته بالسياق العراقي.

وقد خرج البحث باستنتاج أن أزمة القيادة في العراق تجسدت من خلال مجموعة من الأزمات المستدامة التي هي بحاجة فعلية لحلول جذرية، استناداً إلى خطط استراتيجية مدروسة بعيدة المدى، لاسيما في ظل غياب الرؤى البنائية وسيادة المصالح الذاتية، إلى جانب

تأثير الواقع الاجتماعي على ممارسات القيادة، الذي عزز من غلبة الهويات الفرعية الضيقة على حساب الهوية الجامعة، الأمر الذي أثر على مسألة بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: أزمة القيادة، إعادة بناء الدولة، بناء الدولة، العراق، القيادة.

المقدمة.

تعّد القيادة، بوصفها نمطاً سلوكياً تنظيمياً، ضرورة داخل المجموعة البشرية، فالعيش المشترك يتطلب تنظيماً إدارياً عالي المستوى، لإدارة العلاقات وتلبية الحاجات، وطالما أن للقيادة تأثير مباشر على كل المجالات المختلفة وعلى المستويات كافة، فإن النتائج السلبية المحصودة في هذه المجالات وتلك المستويات هي بسبب وجود أزمة قيادة، لاسيما في ظل عدم وجود قادة يحملون رؤى واضحة لتغيير الواقع نحو الأفضل، والانهماك في خلق الأزمات المستمرة مع تقوية الانتماءات الضيقة على حساب الانتماء للوطن الذي تقل فرص بناءه في ظل ضبابية واختلاف الرؤى والاهداف وتعددية المصالح والارتباطات.

لذا فإن دراسة موضوعة القيادة وأهمية دورها في إعادة بناء الدول الفاشلة أو الخارجة من صراع، تعد منطلقاً هاماً لمعرفة ما تعنيه مسألة غياب القيادة القوية والفاعلة، وما يشكله هذا الغياب من أزمة تدك أركان عملية البناء.

لقد كتبت الكثير من الدراسات والبحوث حول موضوعة بناء الدولة، وبحسب تعبير شسترمان (Chesterman, 2011: 3) إن الأدبيات المتعلقة ببناء الدولة هائلة الآن، جزء من هذا الحجم هو بسبب التعريف الغامض لما تتم، بالضبط، مناقشته. لعل الأبرز منها كان مؤلف فوكوياما (2007) حيث تناول فيه عملية بناء الدولة بوصفها أحد أهم قضايا المجتمع، لأن الدول الضعيفة أو الفاشلة، حسب رأيه، تبقى مصدر العديد من أكثر مشاكل العالم خطورة. وقد تناول فوكوياما النموذجين العراقي والأفغاني في مؤلفه هذا، وهما نموذجين كانا حاضرين أيضاً في دراسة أوجن وأصلان (Ogun & Aslan, 2013) إذ انطلقا من ذات الفكرة بأن فشل الدولة يشكل تهديداً كبيراً للنظام العالمي، لذا فإن عمليات بناء الدولة تُعدّ ضرورة لإعادة تأكيد النظام العالمي.

ومن الدراسات العربية نذكر هنا دراسة محمد فايز فرحات (الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق) والذي يستعرض فيها خبرات الدول المحتلة، الولايات المتحدة تحديداً، في إعادة بناء الدول التي قامت باحتلالها، سواء كانت النتيجة الإخفاق أو النجاح. في حين ربطت دراسة أحمد سيد حسين (دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين)، بين القيادة السياسية وإعادة بناء الدولة، مضفياً على العملية بعداً داخلياً أكثر منه خارجيا، وذلك بأن ركز على الدور المؤثر للقيادة السياسية في هذه العملية، واختار بوتين أنموذجاً لهذه القيادة، وتأثير الرؤى والأهداف التي يحملها في عملية بناء/إعادة بناء الدولة.

أما بخصوص العراق، فقد اطلعنا على بحث بويلون (Bouillon, 2012)يناقش فيه المؤلف ضرورة أخذ الأهمية التاريخية لضعف الدولة العراقية على المدى الطويل في الاعتبار وعلى نحوٍ وافٍ عند محاولة المضي قدماً بعملية بناء الدولة الحالية في العراق وترسيخها، وباعتماده على الأدبيات المفاهيمية التي تتناول هشاشة الدولة وفشل الدولة، يوضح المؤلف المدى الذي يستلزم العراق لبناء دولة من الناحية النظرية والمادية.

ونحن هنا إذ نتناول القيادة بالدراسة، فإننا لا نركز على القيادة السياسية فقط، أنما مجمل أنماط القيادة، كما أننا لا نعني شخص القائد، بقدر ما نحاول أثبات، أن القيادة فعل علاقة وقيمة ممارسة، أنها قواعد سلوك وقدرة تطبيق؛ أي نتناولها من منظور السلوك والقدرة على التطبيق. فالسلوكيات تحدد الحياة السياسية لمجتمع ما، كما أن القدرة على التطبيق ترسم الاتجاه الذي يسير فيه هذا المجتمع، لقد عدَ دي توكفيل السلوكيات،

التي عرفها على أنها المحصلة للميول الأخلاقية والفكرية للناس في المجتمع، "بأنها أهم مؤثر في الحفاظ على المؤسسات السياسية الأمريكية"؛ فهي أهم من القوانين أو الظروف الطبيعية. (متحدة، 2003: 7)

الواقع السياسي العراقي بعد 2003، يقدم مثالاً واضحاً لهذه الحقيقة، إذ عانت الساحة السياسية العراقية من ضعف البناء الذاتي والموضوعي للقيادة، الأمر الذي ولد أزمة قيادة، انعكست بالمحصلة النهائية على جودة عملية إعادة بناء الدولة في العراق. فكانت عملية البناء هذه تفتقر لأبسط متطلبات النجاح وشروطه، كما عانت من تعثر كبير وواضح كانت أزمة القيادة إحدى مسبباته.

أن رصد العلاقة الترابطية بين القيادة وبين عملية إعادة بناء الدولة في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين وانهيار مؤسسات الدولة، يشكل محور البحث، لما لهذه العلاقة من أهمية كبيرة، لاسيما في الدول التي تعيش صراعاً داخلياً، أو خرجت من صراع داخلي، أحد مسبباته الأساسية هو تقاسم السلطة وتوزيع الموارد.

وباتباع منهجية الانتقال من العام إلى الخاص بالاعتماد على المقتربات الوصفية والتحليلية، عمدنا في البحث إلى دراسة مفاصل الموضوع، القيادة-بناء الدولة-دور القيادة في بناء الدولة، كل على حدة وربط كل مفصل في نهايته بالسياق العراقي، لنصل إلى استنتاجات تعطينا صورة واضحة عن مدى الدور الذي تلعبه القيادة في عملية بناء الدولة، وما تمثله أزمة القيادة من عائق أمام هذه العملية نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي وغلبة الموروث الاجتماعي.

1. القيادة في السياق العراقي.

إن مفهوم القيادة واحد من أهم المفاهيم التي تتناولها العلوم الاجتماعية والنفسية والسلوكية والسياسية، لكن وعلى الرغم من ما يقارب القرن من البحث الاكاديمي، لم يحصل اتفاق على المعنى الاساس لها، فضلاً عن امكانية تعلمها أو قياس تأثيراتها أو التنبؤ بها، وقد لا يرجع ذلك لقلة الاهتمام بالموضوع أو قلة المواد المتعلقة به، إذ توجد العديد من الكتب التي تناولت الموضوع بالدراسة، كما أن أهمية تعريف القيادة، كما يقول جرنت (2013: 9-11) لا تكمن ببساطة في وضع منظومة مصطلحات لها، فلسنا بحاجة فعلاً للاتفاق على تعريف بقدر الحاجة إلى معرفة ماهية التعريفات.

وفي مجال علم السياسة، لم تكن كلمة قيادة لتوجد في فهرس أي نص سياسي قبل ظهور عمل جلين بيج (Glenn D. Paige) "دراسة علمية للقيادة السياسية" " The Scientific Study of Political Leadership " في عام 1977، ففي فهرسة محوسبة للكلمات المفتاحية لـ 2614 مقالة ظهرت من عام 1906 إلى 1963، ظهرت كلمة "قائد" أو "قيادة"، في هذه المقالات، سبع عشرة مرة فقط، لكن منذ أن ركز بيج الاهتمام على الدور المصيري للقيادة، تنبه العلماء لها ودرسوا دورها في تشكيل الأحداث السياسية، وقد ذكر بول أنتوني برك (Paul Anthony Brick) عام 1980، في محاضرات له نشرت بعنوان "السياسة بوصفها قيادة" أن روبرت تكر (Robert Tucker) وصف القيادة بأنها العنصر الجوهري في السياسة، ورأى القيادة على أنها جوهر السياسة. (بوست، 2013: 33)

يضع جرنت (2013: 11-12) تصنيف رباعي (الشكل 1) وفق المنظار الذي يُنظر للقيادة من خلاله، وأن كان يرى أن هذا التصنيف لا يشمل جوانب القيادة كافة، إلا أنه يغطي جزءاً كبيراً منها، كما أنه ليس بالتصنيف الهرمي، إذ لا يحظى أي عنصر من عناصر هذا التصنيف بأهمية أكبر من التعريفات الأخرى، بل يستند كل تعريف فيه على أسس قد تكون متعارضة، فقد تفهم القيادة على أنها الشخصية التي يتحلى بها القائد، أو بدلالة الموقع الوظيفي أو المنصب الذي يحتله القائد، أو تعرف بأنها عملية تصف الأسلوب الذي يتبناه القادة أو ممارساتهم، وقد تصنف وفق منهج النتائج الذي يقصر فكرة القيادة على تحريك جماعة أو مجتمع لتحقيق غرض ما.

الشكل رقم (1) التصنيف الرباعي للقيادة

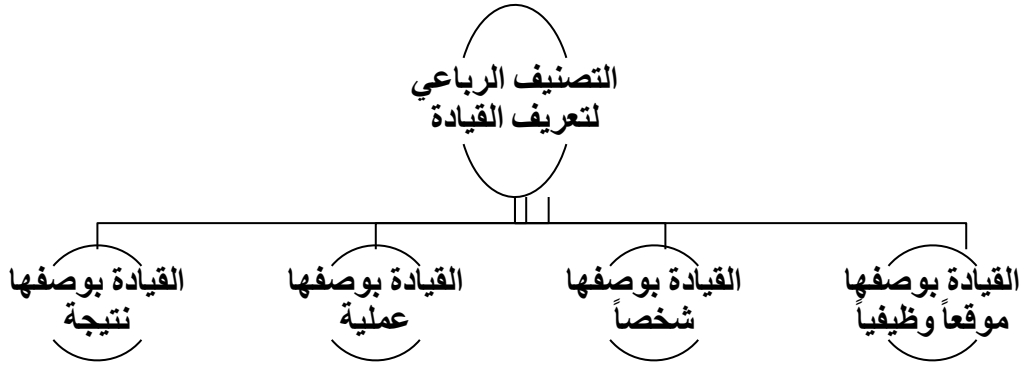

تُدرك هذه التصانيف الأربعة ضمن السياق الذي تجري ضمنه عملية القيادة، فحسن القيادة ليس سمة مجردة، إنما استجابة مناسبة في موقف معين، في مكان وزمان معينين، وما هو ملائم أو ممكن في موقف ما، قد لا يكون كذلك في موقف آخر. فالقيادة تتأثر بالسياق إلى حدٍ بعيد، وأساليبها تختلف في الحرب والسلام، وفي أوقات الأزمات عنها في الأوقات الأكثر هدوءاً، (براون، 2015: 42). لذا يحظى السياق التاريخي والثقافي والنفسي والمؤسسي والسياسي الذي يعمل فيه القائد بأهمية مركزية، وقد وفر بريوستر سميث (Brewster Smith) دليلاً مفيداً للغاية للعلاقة المتبادلة بين القائد وسياقه التاريخي، وهو سياق يؤثر في مواقف القائد، ويشكله القائد ويؤثر فيه في آن معاً. (بوست، 2013: 34)

ضمن سياق البيئة العراقية، تُدرك القيادة وفق مركب معقد من التصانيف الأربع هذه، ينتج هذا المركب قيادة انفعالية عاطفية أكثر منها عقلانية، قيادة تتأسس وفق علاقات تابع مغيب عنه الوعي ومتبوع متنمر يعاني من عارض مرضي يوحي له بأنه الأفضل، يقوم هذا المتبوع بعملية تجهيل متعمد للقاعدة الشعبية التابعة له الأمر الذي يجعل منها غير قادرة على التمييز بين ما هو صحيح وما هو خطأ، بين ما هو جيد وما هو سيء.

القيادة في العراق ليست كاريزمية بقدر ما هي أبوية مفرطة، إذ لا تُدرك على أنها وظيفة لها شروطها واشتراطاتها، مسؤولية وأمانة إنسانية لها قواعدها وأخلاقياتها، بل يعيها الساعي لها والحائز عليها على أنها حق واستحقاق، احتكار وامتياز، والقائد لا يعرف الأتباع إلا إذا تجددت له مصلحة، لا يشعر بوجودهم إلا إذا كان وجوده واستمراره معرض للخطر، ولا يُدرك حاجتهم إلا إذا ارتفعت نسبة حاجته إليهم.

وفق هذا التوصيف، يغيب مفهوم الدولة الصحيح عن وعي القادة، إذ لا تُدرك الدولة بوصفها مؤسسة تنظيمية خدمية (وظيفية) تحقق متطلبات الصالح العام، إنما بوصفها كيان يؤطر المصلحة الفردية الذاتية للقائد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكون للأتباع والقاعدة الشعبية تصوراً قاصراً عن ماهية الدولة، فهي لديهم وفي وعيهم مرادف للقائد لا ينفصل عنه، فالدولة انعكاس لصورة القائم عليها الذي اختزل الدولة بشخصه فقط.

2. إعادة بناء الدولة في سياق البيئة العراقية.

بحسب فوكوياما (2007) يعني بناء الدولة إيجاد مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية المؤسسات القائمة. ويرى أن بناء الدولة يشمل نوعين مختلفين من الأنشطة؛ إعادة البناء والتي تعني استعادة البلدان التي مزقتها الحرب، أو المجتمعات المدمرة، وضعها الذي كانت عليه قبل الصراع، والتنمية التي يرى أنها إيجاد مؤسسات جديدة وتعزيز نمو اقتصادي مستدام. ويقترب من المعنى ذاته كل من بارس وسسك (Paris and Sisk, 2007: 1) اللذان يُعرفان إعادة بناء الدولة بأنها: "بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية، بهدف خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلام

مستقر وتنمية بشرية". لقد أيدت آراء كثيرة في مجالات عدة منها، التنموية والإنسانية والسياسية والدفاع، مركزية مؤسسات الدولة في بناء السلام بعد الحرب، إلا أن كول (Call, 2008) يربط بين بناء الدولة وبناء السلام، ويعتقد بأن عملية بناء الدول يمكن أن تقوض السلام فعلياً، وأن كان في الوقت نفسه يؤكد على أن مؤسسات الدولة القوية تظل أساسية لتعزيز السلام. ويحدد ثلاث وظائف حاسمة تقوم بها الدولة لبناء السلام، إذ يؤكد على العلاقات المعقدة بين شرعية الدولة وقدرتها والأمن في مجتمعات ما بعد الصراع، إلا أنه يستدرك بأن الدول عموماً، نظراً لأنها تمثل بعض المصالح الاجتماعية، تمثل مشكلة للسلام والتنمية بقدر ما هي حلاً. ولا يجانب هذه الحقيقة عندما تتصرف الدولة نيابة عن عدد قليل من الأشخاص لمصلحتهم الخاصة، وفيما يتعلق بالتنمية، تتداخل الدول في المبادرات المحلية، وتقييد الأسواق وتقدم الخدمات عندما تستحصل الدول موارد من السكان دون أن تقدم لهم الخدمات، أو حيث يسيئون معاملة السكان أو يخيفونهم، أو حيث يضطهدون أو يميزون ضد واحدة أو أكثر من المجموعات العرقية أو الدينية، تكون الدول حينها سبب مهم للحرب.

خلافاً لهذه الآراء التي تنطلق منطلقاً ناعماً في تحديد ماهية عملية بناء/إعادة بناء الدولة، يضفي دوبنز وزملاءه (Dobbins, 2008: 2) بعداً صلباً على عملية بناء الدولة بتعريفها على أنها: "استخدام القوة المسلحة عقب مرحلة الصراع أو الحرب، بهدف بناء سلام مستقر ونظام ديمقراطي مستدام".

وسواء كانت للعملية أبعاداً ناعمة أم صلبة، أو جمعت بين الأثنين، فإن عنصر الزمن يلعب دوراً كبيراً في ذلك، إذ من الأهمية بمكان تحديد أجندة بناء الدولة في جدول زمني واضح، كما أن لكل حالة بناء للدولة مساراً مختلفاً بالاعتماد على حقائق المجتمعات، (Ogun & Aslan 2013: 380-382) علاوة على ذلك تنطوي عملية بناء/إعادة بناء الدولة بالعموم على مكونات عامة يمكن تحديدها وحصرها وفقاً للجدول التالي، والتي نراها منطبقة على المثال العراقي.

الجدول رقم (1) المكونات العامة لعملية بناء/إعادة بناء الدولة

البعد الدستوري والمؤسسي	البعد العسكري والأمني	البعد الاقتصادي	البعد القيمي
إعادة بناء الهياكل والأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية (بناء نظام سياسي ديمقراطي، دستور، وضع قوانين الأحزاب والانتخابات). تحقيق المصالحة الوطنية، فرض سيادة القانون، القضاء على الفساد.	بناء جيش وجهاز شرطة وطنيين يتجاوزان الانقسامات الدينية والعرقية والجهوية داخل المجتمع، والقضاء على الفساد داخلهما. القضاء على المصادر والأسباب الهيكلية الأساس للعنف داخل المجتمع. القضاء على الميليشيات، وتطبيق برامج اقتصادية واجتماعية لاحتواء ودمج عناصر وقيادات تلك الميليشيات.	وضع أسس النمو الاقتصادي، من خلال التنمية التي توفر الأسس اللازمة لذلك. وجود مشروع لإعادة إعمار وبناء المؤسسات الاقتصادية والبنية الأساس. العمل على تقليل مستوى الاعتمادية على المساعدات الاقتصادية الخارجية.	مجموعة القيم والمبادئ التي يجب أن تحكم سياسات بناء الدولة، ويتوجب زرعها بوصفها قيم أساس في الدستور والقوانين الجديدة، أو بوصفها فلسفة تحكم عمل هذه المؤسسات، ومن هذه القيم حماية الحقوق الأساسية، سيادة القانون، السلام الذي يتضمن نزع سلاح الأطراف المتصارعة، والتسوية السلمية للصراعات الداخلية.

تم إعداد الجدول بالاستناد إلى فرحات، م. ف. (2015). الاحتلال وإعادة بناء الدولة/دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 68- 73.

يمكننا الاستنتاج من خلال هذا الجدول، أنَ عملية إعادة بناء أسس الدولة في العراق بعد عام 2003 تكمن فيما يلي:

1. الإصلاح السياسي: ويتمثل بتفكيك بنى السلطة القديمة، وبناء نظام سياسي جديد مبني على أساس إنهاء نظام المحاصصة الطائفية.
2. الإصلاح الأمني: ويتمثل في حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة، وحل وتفكيك الميليشيات المسلحة، وادماجها بالمؤسسة العسكرية.
3. الإصلاح الاقتصادي: ويعتبر رديف ومكمل للجانب السياسي والأمني، ويتمثل بتوفير فرص العمل للشباب، وتحرير الاقتصاد، ومكافحة الفساد.
4. العدالة والمصالحة: وذلك كونها عنصرا وعاملا أساسيا في إعادة بناء الدولة بعد الصراعات والحروب. وتتمحور حول استيعاب القوى والجماعات التي تعاني من مشكلات وأزمات منذ سنوات، وتأصيل الهوية الوطنية كبديل للهوية العرقية والطائفية.

من جانبها، حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خمسة أبعاد لعملية بناء/إعادة بناء الدولة، وكما موضح في الجدول اسفله، وهي في جلها تنطبق على الحالة في العراق.

الجدول (2) الأبعاد الخمسة لعملية بناء الدولة تبعاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

العمليات السياسية	علاقات الدولة/المجتمع	شرعية الدولة	التوقعات الاجتماعية	القدرة على القيام بوظائف الدولة
الانتخابات	الحوار العام	أسباب متباينة للولاء	ما تتوقعه المجموعات من الدولة	الأمن
العمليات البرلمانية	مساهمة المجتمع في صنع السياسات			حكم القانون والوصول إلى العدالة
اللامركزية				فرض الضرائب
				إيصال الخدمات
				الإدارة الاقتصادية والبيئية

المصدر: Mehmet Nesip Ogun & Murat Aslan, Theory and Practice of State Building in the Middle East: A Constitutional Perspective on Iraq and Afghanistan, Journal of Applied Security Research, 8:3, (2013), p. 382.

ويضيف هالدن (Haldén, 2010: 525-526) العامل الخارجي بوصفه بعداً مهماً بعملية بناء/إعادة بناء الدولة في العراق (لا نستطيع هنا إضافة العبارة المقترحة لأن المصدر لا يتكلم عن العراق، لكن تمت الإشارة للعراق في نهاية الفقرة قبل الجدول)، ويركز على ضرورة أخذ السياق المنظوماتي (Systemic Context) في الحسبان، إذ أن هذه العملية تواجه تحديات أكبر مما ذكر في الكثير من الوثائق والأدبيات الاستراتيجية، الأمر الذي يجعل من إمكانية إعادة البناء بدعم العمليات والمؤسسات الداخلية وحدها لا يكفي، لذا يقدم ثلاثة عوامل مهمة تمثل شروطاً خارجية مسبقة لعملية بناء/إعادة بناء الدولة التي يراها عملية ذات أولوية قصوى في الأمن الدولي المعاصر، وزيادة

الأمن الإقليمي، ومنع التهديدات التي قد تكون لها تأثيرات عالمية مثل: الإرهاب والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه العوامل هي أولاً إقامة دول فاعلة وهو ما يتطلب قبولاً إقليمياً لعملية بناء الدولة، ثانياً أمن إقليمي مستدام على مستوى الدول وداخلها الأمر الذي يتطلب إقامة بُنى فعالة للدولة على مستوى المنطقة كلها، ثالثاً نظام أمني فعال ما بين الدول وهو الأمر الذي يتطلب منظومات دول تعمل بكفاءة.

وفي دراسة له، يطرح ليك (Lake, 2010: 257-258) دور العامل الخارجي من خلال استقراء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وإسهامها في عمليات بناء الدول. فقد اتبعت الولايات المتحدة ثلاثة نماذج لبناء الدولة ابتداءً من تسعينات القرن التاسع عشر، حيث بُني كل نموذج من هذه النماذج وفق نظرية سياسية مختلفة، كان النموذج الأول والذي يطلق عليه (1.0)، وتم تطويره واستخدامه حتى نهاية الحرب الباردة، مبني على نظرية السياسة الواقعية، إذ أكد هذا النموذج على بناء دول تابعة موالية ومستقرة سياسياً، وأعطى الأولوية للمصالح الجيوسياسية والاقتصادية الأمريكية على مصالح السكان المحليين. النموذج الثاني (2.0) نشأ في ظل محاولات الولايات المتحدة لبناء نظام عالمي جديد بعد عام 1990، في هذه المرحلة سادت الليبرالية، لذا فقد أمتاز هذا النموذج بتحول رئيسي من البحث عن الولاء إلى بناء دول شرعية، إذ حاولت الولايات المتحدة بناء دعم شعبي واسع النطاق للدول الناشئة من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية وقيادة الإصلاحات الاقتصادية. نموذج (3.0)، الذي بدأت تجربته في أفغانستان والعراق في الألفية الثالثة، يسعى إلى بناء الشرعية للدول الجديدة من خلال توفير الأمن والخدمات العامة الأساسية لسكانها، وعلى الرغم من استمرار اعتناقها كأهداف، إلا أن الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي، التي اعتمدت في النموذج الثاني، قد تراجعت كثيراً عن قائمة الأولويات لأسباب كثيرة يفصلها ليك في ثنايا الدراسة، يعتمد هذا النموذج على نظرية العقد الاجتماعي، ويتمثل مبدأه الأساسي في أن الشرعية تأتي من توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين على نحو فعال.

من منظور العامل الخارجي، يرى البعض "بناء الدولة" مجموعة محدودة للغاية من الحالات التي تولت فيها الجهات الفاعلة الخارجية بعض أو كل مظاهر السيادة. يشار إلى هذا أحياناً باسم الإدارة الإقليمية (المحلية) الدولية، ويتضمن أبرز الحالات مثل: كوسوفو وتيمور الشرقية والعراق. ولأن هذه الحالات، كما يذهب شسترمان (Chesterman, 20113)، كانت إلى حد ما غير عادية، فقد تم اعتماد تعريف أوسع من قبل العديد من المعلقين والممارسين، بحيث شمل مجموعة واسعة من الجهود لدعم مؤسسات الدولة مع التركز بشكل أكبر على الدور الذي يجب أن تؤديه الجهات الفاعلة الوطنية. ويورد تقرير الأمين العام عن بناء السلام الصادر في حزيران 2009، مثالاً، إذ يشدد التقرير مراراً وتكراراً على أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الجهات الفاعلة الوطنية، على الرغم من أن "المجتمع الدولي" يمكن أن يلعب دوراً حاسماً.

ويتوافق رأي شسترمان وزملاءه (Chesterman et al, 2004: i, ii, 2) مع هذا الرأي، إذ يرون أنه لا يمكن صنع الدول لتدار من الخارج، ومع ضرورة المساعدة الدولية إلا أنها لا تكفي أبداً لإنشاء مؤسسات شرعية ومستدامة، فالجهات الفاعلة الرئيسية في هذه الحالات هي دائماً المحلية، وهذا ليس عذراً لعدم اتخاذ إجراء، إذا كان ذلك فقط لتقليل الآثار الإنسانية المترتبة على عدم قدرة الدولة على رعاية سكانها المستضعفين، بيد أنه، مع ذلك، قد تؤدي الجهات الدولية الفاعلة أيضاً دوراً مهماً، بالعمل على تسهيل العمليات المحلية، وتوفير الموارد وخلق الفرصة للجهات الفاعلة المحلية لإقامة حكم شرعي ومستدام، من خلال بدء محادثات من شأنها تحديد وترسيخ الكيان السياسي عن طريق التوسط لتحقيق رؤيتهم لحياة جيدة بمؤسسات سريعة الاستجابة وقوية ومرنة. إلا أن السؤال الأساسي الذي يواجه الجهات الفاعلة الخارجية هو ما إذا كان ينبغي الانخراط في سياسات من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى: لتعزيز المؤسسات والقادة، أو تعزيز مجتمع مدني فعال على أمل أن يؤدي ذلك إلى تنمية القيادة المستنيرة على المدى

الطويل. ويخلص شسترمان وزملاؤه إلى التقييم بأن بناء الدولة يعمل بشكل أفضل عندما يتجمع السكان خلف زعيم مستنير، ولكن القليل جداً على الإطلاق سوف ينجحون إذا تجمهروا خلف شخص ليس كذلك.

البيئة العراقية، وفقاً لمنظور بناء الدولة، عانت أخفاقات كثيرة وشهدت تحولات وتطورات أكثر، كانت الأحداث فيها مزيجاً من قوى ناعمة وأخرى صلبة. فمنذ بداية ثمانينات القرن العشرين والعراق يمر بمراحل انهيار مؤسساتي على الأصعدة كافة، وتراجع قيمي شمل مفاصل كثيرة في المجتمع، افتتحت حرب الخليج الأولى 1980 المراحل هذه، ثم زادتها قسوة وصرامة العقوبات الاقتصادية وعزلة العراق في التسعينات، لتطلق عليها من ثم الألفية الثالثة رصاصة الرحمة وتنهي كل معلم من معالم الدولة الحقيقية، لقد أنهار كل شيء.

مثلت حرب الخليج الثالثة عام 2003 نقطة مزدوجة الدلالة، نهاية وبداية في آن واحد، أنهت من جهة دولة قائمة وأن كانت مقيدة، وافتتحت مرحلة بناء دولة جديدة متعثرة ورثت كل الإخفاقات وزادت عليها أخرى، رسخت سلبيات المرحلة السابقة وتجاوزت عن إيجابياتها، أهملت إيجابيات المرحلة الجديدة ولم تنتهزها، وعمقت خطوط الصدع في الداخل وفي المحيطين الإقليمي والدولي، وزادت من المخاوف وحالة اللاأمن والتهديدات. كل هذا جعل من عملية البناء من قبيل السهل الممتنع الذي يحتاج إلى قيادات استثنائية تدرك بالتزامن المعنى الحقيقي للقيادة وللدولة، وتتخطى الموروث السلبي عن الأثنين معاً.

وإذا كانت دولة ما قبل الاحتلال تتّسم بالشمولية والواحدية والإطلاقية واحتكار الحقيقة وتمجيد الفردية ونهج التسلّط، فإن دولة ما بعد الاحتلال انتقلت من التعثر في وحدتها إلى استفحال الأزمة بخصوص حاضرها ومستقبلها، لاسيّما في ظل الارتفاع السريع في وتيرة عوامل التفكيك والتشظي والتفتّت. أزمة تجلت بعدد من المظاهر التي تمثلت بعجز دولة ما بعد الاحتلال عن تحقيق التنمية المستدامة المستقلة بجميع جوانبها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية والصحية والبيئية وغيرها. علاوة على عدم إحراز أي تقدّم في ميدان العدالة الاجتماعية؛ إذ ازداد التفاوت الطبقي والاجتماعي على نحو شديد وارتفعت نسبة الفئات الفقيرة التي زادت فقراً. وفي المجال السياسي، تركزت مظاهر الأزمة بتقليص دائرة المشاركة السياسية والشعبية وعدم تحقيق المصالحة الوطنية، على الرغم من المشاريع الكثيرة الفاشلة. أما المظهر الأخطر للأزمة، فقد بدا جلياً في حالة التفتيت والانشطار العمودي التي تعيشها الدولة منذ الاحتلال وحتى الآن (Shabban, 2016: 160-161)، والتي تنذر بانعكاسات خطيرة تأتي على ذلك النزر اليسير، أن كان هناك شيء منه، من ما تحقق خلال السنوات العجاف الماضية.

على هذه الخلفية، يجادل بويلون (Bouillon, 2012: 282–283) بأنه يجب تقدير دروس التاريخ بشكل كامل عند النظر في مستقبل الدولة العراقية على المدى الطويل. لذا فهو يطرح أربع حجج رئيسية لهذه الضرورة هي: أولاً، أن المشكلة المركزية في العراق، حين الحديث من المنظور التاريخي، كانت هشاشة الدولة، أو الفشل في توحيد الدولة بنجاح. ثانياً، إذا كانت هشاشة الدولة هي المشكلة، وإذا أخذت الأهمية التاريخية لها في الاعتبار بشكل كافٍ، فيتوجب أن يكون الحل في بناء الدولة، ليس بمعنى إعادة البناء السياسي، لكن بمعنى بناء دولة عراقية مستدامة من الأسفل إلى الأعلى. ثالثاً، وإذا كان الأمر كذلك، فإن بناء الدولة هو في حد ذاته مهمة طويلة الأمد، مهمة لا يمكن أن يمضي بها قدماً إلا العراقيين أنفسهم. رابعاً، لا يمكن للجهات الخارجية سوى تقديم الدعم لهذا المسعى، بالتشجيع على التفاوض والتمكين منه لغرض صك عقد اجتماعي وطني في عملية يقودها العراقيون ويملكون مفاصلها.

مع جزالة هذا الطرح ومسايرته للواقع، لا سيما الحجتين الثالثة والرابعة، أين يكمن موقع القيادة في عملية البناء الشاقة هذه؟

3- دور القيادة في إعادة بناء الدولة:

تُعد القيادة ركيزة أساسية، وربما الركيزة الأهم، في عملية إعادة بناء الدولة والمحرك الرئيس الذي يساعد الدولة على الخروج من مرحلة الفشل وحالة الانهيار إلى حالة النجاح والاستقرار. وتنبع أهميتها من واقع غياب مؤسسات الدولة في المراحل الأولى لعملية إعادة البناء، الأمر الذي يجعل تأثير القيادة واضحاً وحاسماً في العملية السياسية، بل والنظام السياسي برمته، ويمتد تأثيرها إلى كل النظم الفرعية الأخرى خارج نطاق هذا النظام. فالرؤية الرشيدة للقيادة السياسية التي تتمتع بسمات محددة هي التي تحدد أولويات المجتمع، وكيفية الاستغلال الأمثل لموارد الدولة. كما أنها تحدد الشكل الأنسب للحكم في المجتمع الذي تقوده، لكنها بالمقابل تواجه العديد من المشاكل التي تنبع من السياق الشامل الذي تعمل فيه. لذا فإن عملية إعادة بناء الدولة في جوهرها تمثل انعكاساً لتفاعل مستمر بين الأيديولوجيا السائدة حول القضايا الحيوية التي تهم المواطن والتي تعكس إلى حد ما مستوى التطور العقلاني لأفراد ذلك المجتمع، وبين الواقع المادي الإنتاجي والبنية الاقتصادية فيه، وبين القيادة السياسية التي تمثل العامل المحفز لهذا التفاعل، وتشكل عملية التفاعل تلك، الإطار العام الذي يحدد تطور مسار عملية بناء الدولة وأهدافها المختلفة. ومن ثم، فإن عملية البناء تكون ذات شقين، الأول يتعلق بالقيادة ذاتها ودورها والسمات التي يجب أن تتمتع بها، والثاني ذي صلة بالدولة وقدرتها على أداء وظائفها. (حسين، 2015: 11-14).

نتاج الربط بين هذين الشقين يعطينا معادلة مفادها: أن القيادة لها دور في تنمية قدرة الدولة على أداء وظائفها في سياق عملية إعادة بناء الدولة. لكن السؤال الذي يواجهنا هنا: هل سارت هذه المعادلة بشكلها الصحيح في عملية إعادة بناء الدولة في العراق؟

سبق القول إن القيادة في العراق لا تُدرك على أنها وظيفة لها شروطها واشتراطاتها، كما لا تُدرك الدولة بوصفها مؤسسة تنظيمية وظيفية تحقق متطلبات الصالح العام. فغاب البعد القيمي، الذي يغطي الأبعاد كافة، عن عملية بناء الدولة، ولم يتم ترسيخ القيم والمبادئ الحاكمة والضابطة لهذا البناء.

البعد القيمي له ارتباط وثيق بالعمل الجماعي ذو الأهمية الكبيرة في سياق عملية بناء الدولة التي تحتاج إلى تحويل السلطة من الفرد إلى الجماعة. كما أن حالة عدم اليقين المصاحبة للأزمات تتضمن فكرة أن القيادة ليست علماً أنما فن؛ أي فن إشراك المجتمع في مواجهة المشكلات الجماعية المعقدة، وتغذية الهوية الجماعية بإدراك أهمية بناء رأس المال الاجتماعي. (جرنت، 2013: 23، 40) لكن القيادة في العراق ابتعدت عن هذا المنطق كثيراً وكانت قيادة سلطوية فردية أكثر منها جماعية تشاركية، وإن كان المجتمع يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية هذا المنطق والوضع، لأن السلطة علاقة، والتغيير يقوم على العلاقة بين القائد والأتباع، وأن الأتباع، وليس القادة وحدهم، هم من يضعون استراتيجيات التغيير أو يدمرونها؛ لأن المؤسسات أنظمة لا آلات. (جرنت، 2013: 35).

وهكذا تم تهميش الجماعة من عملية إعادة بناء الدولة في العراق واكتفى القادة بإدامة أمد الصراع وتوليد الأزمات، لأنهم يعملون وفق منطق يرى أن زوال الصراع، يُضعِف أو يقلل من ضرورة القيادة، وأن الأزمات متى ما تواترت بالحدوث فإن ذلك يعزز الحاجة للقيادة. لكن ليست أي قيادة، أنما تلك التي يريدونها، قيادة تعتمد على ثبات السياق المأزوم، الذي إذا ما أريد له التغيير، فإن صياغته تُعاد وفق توجهاتهم ومصالحهم.

لذا لم تُسهم القيادة في تعزيز وظائف الدولة وبناء كيانها المؤسسي الذي أنهار عام 2003، بل على العكس تماماً ولدت أزمة سياسية تصاعدت إلى حالة صراع تجري وقائعها وخطواتها بين أنماط متضادة من الأطراف الداخلية، كانعكاس لاختلاف التوجهات والأهداف والخطط الاستراتيجية والتكتيكية بين الأطراف. علاوة على أن ضعف القيادة وهشاشة دورها فتح الباب لجعل العراق مركزاً للتقاطعات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، (علي، 2009: 72-73) التي كان لها تأثيراً معاكساً على القيادة في العراق وعلى مخرجاتها.

تمثلت الأزمات والصراعات التي ولدتها القيادة بثلاث وقفت بالضد من محاولات إعادة بناء الدولة في العراق:

1. صراع الهويات،[1] عراق ما بعد التغيير دخل في أزمة هوية والتي كان لغيابها ضمن الإطار العام الجامع أثر في تعزيز الأطر والانتماءات الضيقة بأشكالها المختلفة (الطائفية، الدينية، الإثنية، العشائرية، المناطقية) الأمر الذي صعّب، من جهة، نشوء نخبة وطنية منسجمة ومتماسكة تملك مشروع البناء في ظل غياب عنصر الثقة بين تلك المكونات، وسّهل، من جهة أخرى، صعود قوى هدفت الى بناء دولة قائمة على الهويات الفئوية بدلاً من قيامها على هوية المواطنة والكفاءة، دولة خضعت للمحاصصة في تقاسم السلطة مما أدى الى أن تكون دولة طوائف بدلا من دولة فوق الطوائف. (كاطع 2010: 357).

بناءً على ذلك يمكن القول، إن المكونات الاجتماعية قد عجزت في أن تكون أمة منسجمة مستوعبة لمفهوم الدولة الحديثة، ويذكر المحللين أن العراق وعلى مدى تاريخه كدولة مركزية غرق بالانتماءات الفرعية الضيقة لسبب رئيس وهو أنه لا أحد من الحكام العراقيين لهذه الدولة، ابتداءً من الملك فيصل الأول ومروراً بعبد السلام عارف وصدام حسين وقادة ما بعد 2003، كان لديهم البصيرة لبلورة فكرة شاملة عن عراق متعدد الأعراق بعيداً عن المحددات الضيقة. ومن ثم، فلم يسعى أحد منهم وبجدية إلى بناء الهوية العراقية المركبة من الهويات العرقية والطائفية والعشائرية المستمرة. (الخان وكيرمانج، 2015: 6)

نحن نتفق مع شعبان (2003: 60) من أن غياب الدولة وتعويم السلطة وضياع الاستقلال الوطني نجم عن وجود فراغ دستوري وغياب للأجهزة العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى، إلا أن حداثة التجربة السياسية وفق القواعد الديمقراطية قد أفرز دستوراً منتجاً للأزمات المستمرة، من خلال التشريعات القانونية الناقصة، فضلاً عن كونه وثيقة ضعيفة وغامضة تتطلب التفسير باستمرار من جانب المحكمة العليا الاتحادية التي أثبت الواقع أنها هيئة تتأثر بالسياسات لتدعم على الدوام ماسك السلطة، (اوتاوي وقيسي، 2012: 9) وبناءً على هشاشة الدستور وعدم اهتمامه ببناء دولة على صعيد علاقات الأقاليم ومجالس المحافظات والحكومات المحلية وكيفية إدارتها، قد خلق مشكلة بنيوية للنظام السياسي تعرضه للانهيار وأنهاء بقايا الدولة القائمة، استناداً إلى معضلة دستور الدولة وسياسات بناء هذه الدولة غير السليمة المتبعة من قبل القوى السياسية، (نوري وآخرون، 2017) التي أعلنت حقيقة إنتاج الدستور لإشكاليات متعددة مع استناده إلى تفاهم طائفي لا وطني، ومن ثم كان مصدر أساسياً للصراعات المستمرة. (اوتاوي وقيسي، 2012: 18)

2. صراع الإرادات السياسية، المتمثل في وجود أزمة بنيوية في النظام السياسي العراقي المتشكل في ظل وجود ائتلافات غير متوافقة عانت، وما زالت، من غياب الايديولوجية والبرامج السياسية الواضحة الهادفة إلى بناء دولة المؤسسات، لصالح نخب ضيقة الانتماء سعت، وما زالت، للحصول على امتيازات تقف بعلاقة الضد من قيامها بالتزامات تجاه المجتمع، الأمر الذي رسخ منهج صراع الإرادات السياسية القائم على أساس حّدة وشدة خطاباتها وتوجهاتها السياسية في التعامل مع الآخر، كل ذلك شكل عائق أمام عملية إعادة بناء الدولة في ظل عدم تبلور شكل محدد وواضح المعالم لهذه الدولة واستراتيجياتها. (كاطع، 2010: 359).

لقد أنتج الواقع السياسي العراقي قادة لا ديمقراطيين في سلوكياتهم ومناهجهم المتبعة في حل الأزمات المستمرة التي تعصف بالدولة، ليؤكد واقع الحال من أنهم نخبة سياسية تتشدق بالديمقراطية التوافقية وتقاسم

1- للمزيد بشأن صراع الهويات يُنظر:- سليم مطر، جدل الهويات، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2003)، كذلك باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق – الوقائع –الدوافع – الحلول، (بيروت: دار الكنوز الأدبية 1999).

السلطة. مما جعل احتكار السلطة والخلاف بين مؤسسات الدولة في زيادة مطردة، الأمر الذي ولّد ضرورة تقاسم السلطة والتوافق بشكل مباشر في النسيج الدستوري للهيكل السياسي. (الخان وكيرمانج، 2015: 24).

ولَد هذا الأمر غياب فكرة الدولة الحديثة ومتطلباتها في عقلية السياسيين والأحزاب السياسية في عراق ما بعد عام 2003، مع سيادة اعتقاد لدى عديد من القيادات أن السلطة تمارس وفق مفهوم السلطة الأبوية وممارستها دون وجود أي حضور لديهم بمفهوم ومعنى السلطة الوظيفي. فالملاحظ أنه، وعلى الدوام، وجود قائد ليس له من صفات القيادة شيء لتتبعه رعية عن جهل منها، والمتابع للمشهد العراقي يستطيع أن يشخص ظهور قيادات متعددة لها أتباع فئوية ترجع إليهم، الأمر الذي دفع المجتمع تقليدياً نحو الأبوية والنزوع إلى الاستبدادية وعلى مختلف المستويات والمؤسسات، حتى غابت الثقافة الإدارية الجماعية واختلطت الاستحقاقات ما بين الاستحقاقات السياسية والاستحقاقات الشخصية، لتتراجع الاستحقاقات الخدمية على المستويات كافة، وتظهر الشخصانية على حساب المؤسساتية، إذ إن الشرائح الإدارية العليا في القطاعات العامة لاتزال منخورة بآثار المحاباة والرعاية واستغلال النفوذ، كونها بالضرورة تستجلب أعراف القيادة من المجتمع المحيط إلى داخل المؤسسة، بدلاً من ابتكار نظام قيادة مؤسساتي يستنسخ ذاته داخل أطر الدولة الحديثة، ولتكون الدولة بالضرورة أقوى قدرة مؤسساتية وإدارية. (فوكوياما، 2007: 12، 18)

كما أن تعزيز النزعة العشائرية أدخلت الدولة في علاقة جدلية لصالح العشيرة على حساب كيان الدولة الذي ضعف في ظل تحول العشيرة إلى حاضنة اجتماعية للأحزاب السياسية العراقية حينما أصبحت قاعدة مؤثرة في العملية الانتخابية، بل من أكبر القوى الاجتماعية المؤثرة في خلق المواقف السياسية وكسب الأصوات الانتخابية، دون الأخذ في الحسبان، مخاطر العصبيات والمحسوبيات العشائرية وأثرها السلبي في عمل وأداء المؤسسات وضعف دور القيادات السياسية في بناء الدولة بناءً صحيحاً باتجاه المدنية، لاسيما بعد تنامي سلطات العشيرة في ظل نجاح القانون العرفي العشائري في حل كثير من النزاعات كبديل عن القوانين المدنية التي ضعفت بدورها مع ضعف دور الدولة، لاسيما في ظل لجوء القوات الحكومية الاستعانة بالعشائر، وخير مثال يذكر هنا تشكيل مجالس الأسناد العشائرية التي ارتبطت مباشرة بمكتب رئيس الوزراء والذي تحول لما يعرف بـ (الحشد العشائري)، كل ذلك انعكس على أن يكون التحول السياسي الحاصل في العراق غير قادر على إرساء دولة مدنية تستند إلى مفاهيم المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية أمام ضعف أجهزة الدولة وتذبذب تطبيق قوانينها، وممكن القول مع فوكوياما (2016: 123) أنه رغم أن العشيرة حقيقة واقعة في الحياة المعاصرة وتبقى إحدى أكبر ثوابت التطور السياسي، فإن النضال سيستمر "في القرن الحادي والعشرين لاستبدال أشكال السياسات القبلية بشكل علاقات سياسية أكثر موضوعية ولا شخصانية".

هذا علاوة على عدم وضوح واستقرار النظام الاقتصادي وسياسة الدولة المالية، حيث منذ عام 2003 لحد الآن بقى اقتصاد العراق يدور ضمن إطاره الريعي، الذي يعّد مصدر الأزمات. فهو من ناحية يؤدي إلى أضعاف دور الفرد والمجتمع في أن يكونا أداة فاعلة تساند القيادة في بناء الدولة، إلى جانب زيادة حدة الصراع السياسي على السلطة التي سيتمركز المال لديها دون وجود منافذ اخرى ممكن الاعتماد عليها في توسيع وتنمية الاقتصاد العراقي.

3. صراع المحاور الإقليمية، إلى جانب ذلك، اغراق العراق في أتون صراع المحاور الإقليمية التي تراوحت في تعاملها معه ما بين السلبية والإيجابية، وتأكيدها على ضرورة إحداث تغيرات في المنظومة السياسية العراقية، فضلاً عن تدخلها في دعم بعض القيادات السياسية دون غيرها، وفق ما تمليه عليها مصالحها في العراق، الأمر الذي انعكس على ملامح سياسة العراق المستقبلية وبناء دولته. (كاطع، 2010: 360)

وتتمثل المعضلة التي يواجهها العديد من القادة، كما يرى شسترمان (Chesterman, 2011:10) في كيفية إبقاء المحاور الخارجية راضية واستمرار تدفق المساعدات، وفي الوقت نفسه إنشاء أوراق اعتمادهم الديمقراطية أو سلطتهم السياسية المحلية، والسبب في كونها معضلة، يستطرد، هو أنه بالإمكان القيام بواحدة من هاتين المهمتين، لكن من النادر الحصول على كليهما.

إن عدم نضوج الممارسة الديمقراطية أدى إلى استخدام الديمقراطية كآلية للوصول إلى السلطة فقط مع الإبقاء على القيم المضادة للديمقراطية كالأفكار الشمولية (على سبيل المثال لا الحصر) وعدم قبول الآخر المختلف، الأمر الذي انعكس على صعوبة إدراك الفاعلين السياسيين لطبيعة التحديات المحدقة بالتجربة الديمقراطية، والذي ولّد مزيداً من الأزمات والمشاكل التي تعطي للدول الكبرى حجة في التدخل في شؤونه، على أساس "أن أزمات الدول الضعيفة والفاشلة والمضطربة تشكل اليوم تهديداً أمنياً جدياً للدول القوية والغنية". (فوكوياما، 2007: 15)

الخاتمة.

يمكن توصيف القيادة، بأنها القدرة على توظيف موارد القوة لإدارة الأزمات في المجتمع والدولة، أو إيجاد حلول لمشكلات يواجهها هذا المجتمع أو تلك الدولة، علاوة على أنها قدرة تنظيم العلاقات وإدارة الموارد. وبما أن القيادة، هي القدرة على التوجيه نحو أهداف استراتيجية محددة، تصبو نحو البناء الفعلي للدولة، فإن غياب الأهداف عن القيادة كافية بأن تدخل القيادة في أزمة حقيقية، لاسيما مع غياب الأدوات والأساليب اللازمة لممارستها.

تجسدت أزمة القيادة في العراق من خلال مجموعة من الأزمات المستدامة التي هي بحاجة فعلية لحلول جذرية، استناداً إلى خطط استراتيجية مدروسة بعيدة المدى، لاسيما في ظل غياب الرؤى البنائية وسيادة المصالح الذاتية، إلى جانب تأثير الواقع الاجتماعي على ممارسات القيادة، الذي عزز من غلبة الهويات الفرعية الضيقة على حساب الهوية الجامعة، الأمر الذي أثر على مسألة بناء الدولة لصالح بناء وترسيخ المكونات العشائرية.

إن عدم امتلاك القيادة العراقية لثقافة بناء الدولة بعد 2003، انعكس بشكل طبيعي على بطئ عملية التطور السياسي لاستكمال بناء المؤسسات، وسيادة التعقيدات الاجتماعية العنصرية والطائفية والقومية على الذهنية العراقية، أكثر من انشغاله بمسألة بناء الدولة ونظامها الاقتصادي والتنموي والسياسي، الأمر الذي أبرز الطوائف والعشائر التي صعّب مع وجودها الوصول إلى قرار سياسي واحد باتجاه البناء. طالما أن هكذا واقع قد يفرز قادة صراع وليس قادة بناء، لاسيما، إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار وقوع العراق في منطقة نزاع إقليمي وصراع محاور، ودخول معظم قياداته في تلك المحاور للحصول على مكاسب ومصالح شخصية.

إلى جانب كل ذلك، لابد من القول، إن استمرار الأزمات التي يشهدها الواقع السياسي العراقي، يؤكد وجود أزمة ثقافية في إنتاج القيادات الواعية والمدركة والمتوافقة مع العمل الديمقراطي، لصالح إنتاج قيادات ذات كاريزما عشائرية قومية دينية، في كثير من الأحيان، متطرفة. وهكذا، فإن عدم استقرار الواقع السياسي العراقي يشير وبوضوح تام، إلى غياب القيادة الفاعلة والمؤثرة على إنضاج التجربة الديمقراطية في العراق.

توصيات البحث:

يخلص البحث إلى تقديم توصية لكل القيادات العراقية، سواء كانت سياسية أم دينية أم عشائرية أو غيرها، بضرورة قراءة التاريخ الحافل بتجارب الأمم والشعوب في بناء دول قادرة على توفير شروط الأمن والاستقرار والرفاهية، ولعل تجربة ألمانيا واليابان وسويسرا وجنوب إفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر، تُعدّ من التجارب

الملهمة التي بالإمكان أخذ الدروس منها والعبر، إذ كان للقيادات في هذه الدول دوراً فاعلاً في عمليات إعادة بناء دولهم.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- اوتاوي، م، وقيسي، د. (2012). حالة العراق. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- براون، آ. (2015). خرافة الزعيم القوي/القيادة السياسية في العصر الحديث. ترجمة نشوى ماهر كرم الله، الرياض: العبيكان للنشر.
- بوست، جيرولد م. (2013). القادة وتابعوهم في عالم خطير/ سيكولوجيا السلوك السياسي. ترجمة الطيب حصني، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع.
- جرينت، ك. (2015) القيادة مقدمة قصيرة جداً. ترجمة حسين التلاوي، ط2، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- حسين، أ. س. (2015). دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخان، ش. وكيرمانج. ش. (2015). هندسة الكونفدرالية للعراق. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- شعبان، ع. (2003). "المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي". المستقبل العربي: 297: 60- 69.
- علي، إ. ع. (2009). "الاستراتيجية الامريكية وإدارة صراع الارادات السياسية على الساحة العراقية". دراسات دولية: 41: 69- 94.
- فرحات، م. ف. (2015). الاحتلال وإعادة بناء الدولة/دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوكوياما. ف. (2016)، أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية، ج1، ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية.
- فوكوياما، ف. (2007). بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الإمام. الرياض: العبيكان للنشر.
- كاطع، س. ك. (2010). "تحديات بناء الدولة العراقية المعاصرة". العلوم السياسية: 41: 356-361.
- متحدة، ر. (2003). الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول. ترجمة أشرف كيلاني، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- مطر، س. (2003). جدل الهويات. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- نوري، إ. ع. وآخرون، (2017). معضلة بناء الدولة في العراق. المركز الديمقراطي العربي. شوهد في 2018/12/20 في http://democraticac.de/?p=45610
- ياسين، ب. (1999). تاريخ العنف الدموي في العراق – الوقائع –الدوافع – الحلول. بيروت: دار الكنوز الأدبية.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Bouillon, M. E. (2012). 'Iraq's State-building Enterprise: State Fragility, State Failure and a New Social Contract'. International Journal of Contemporary Iraqi Studies. 6(3): 281–297.
- Call, C.T. (2008). 'Building States to Build Peace? A Critical Analysis'. Journal of Peacebuilding and Development. 4(2): 60-74.
- Chesterman, S. (2011). 'State-Building, the Social Contract, and the Death of God'. New York University Public Law and Legal Theory Working Papers. 253. https://lsr.nellco.org/nyu_plltwp/253
- Chesterman, S., Ignatieff, M. and Thakur, R. (2004). Making States Work: From State Failure to State-Building. New York: International Peace Academy.
- Dobbins, J. et al, (2008). After the War: Nation-Building from FDR to George W. Bush. RAND Corporation, accessed on 30/11/2018, at https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND_MG716.pdf
- Haldén, P. (2010). 'Systems-Building before State-Building: on the Systemic Preconditions of State-Building'. Conflict, Security & Development. 10(4): 519-545.
- Lake, D. (2010). 'The Practice and Theory of US Statebuilding'. Journal of Intervention and Statebuilding, 4(3): 257-284.
- Ogun, M. N. & Aslan, M. (2013). 'Theory and Practice of State Building in the Middle East: A Constitutional Perspective on Iraq and Afghanistan'. Journal of Applied Security Research. 8(3): 374-403.
- Paris, R. & Sisk, T. D. (2007). Managing Contradictions: The Inherent Dilemmas of Postwar Statebuilding. International Peace Academy, November, accessed on 30/11/2018, at https://www.jointpeacefund.org/files/documents/roland_paris_-_statebuilding_overview_paper.pdf
- Shabban, H. (2016). 'The current Iraqi crisis: Sectarianism, regionalism and the state'. International Journal of Contemporary Iraqi Studies. 10(1 & 2): 153-174.